

قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم إن عُمان اعتمدت قانوناً جديداً للحماية الاجتماعية يُمهّد الطريق لنظام ضمان اجتماعي شامل. قد يُعْمَل هذا القانون الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمقيمين في عمان، بما يشمل العامل الوافدين الذين يواجهون أحداثاً تؤثر بشكل كبير على دخلهم. يتضمن النظام الجديد منفعة شهرية شاملة لكل طفل في الأسرة، ومنفعة للأشخاص في سن 60 عاماً وما فوق، وأوضحت هيومن رايتس ووتش بعض المخاوف حول أوجه القصور في رسالة إلى "صندوق الحماية الاجتماعية" في عمان. باحثة أولى في مجال العدالة والحقوق الاقتصادية في هيومن رايتس ووتش: "إذا طُبِّق نظام الضمان الاجتماعي الجديد بالكامل، مع أن العديد من الدول تعتمد على برامج قياس القدرات المالية التي تؤدي إلى فجوات واسعة في التغطية، تُظهر عُمان أن من الممكن إنشاء أنظمة شاملة تضمن حق الجميع في الضمان الاجتماعي". وإجازات غير مدفوعة للوالدين، وبرنامج ادخار إلزامي للعمال غير العمانيين. بموجب قانون الحماية الاجتماعية واللوائح التنفيذية ذات الصلة الصادرة بموجب المرسوم السلطاني رقم 52 لعام 2023 الصادر في 19 يوليو/تموز 2023. قالت هيومن رايتس ووتش إن القانون يتضمن بعض الثغرات. ولن يحظى العمال الوافدون الذين ليس لديهم إقامة سارية بتغطية، وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر قصيرة جداً، ولا توجد إجازة مدفوعة الأجر للوالدين أو استحقاقات للأرامل الذكور. تُطبق عُمان نظام الكفالة الذي يربط الوضع القانوني للعمال الوافدين بصاحب العمل. وهو يقيد أيضاً قدرة العمال الوافدين على تغيير وظائفهم دون موافقة صاحب العمل، يوسع القانون نطاق الحماية مثل التأمين ضد إصابات العمل والأمومة والمرضى للعمال الوافدين الذين لديهم وثائق بموجب نفس الشروط التي يتمتع بها العمال العمانيون. مع أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في عُمان يقدر بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وفقاً لتقرير صادر عن "البنك الدولي" في 2022، إلا أن العمال الوافدين في اقتصاد العمل غير الرسمي الذين لا يحملون إقامات سارية المفعول مستبعدون من برنامج الادخار. يُستثنى من لا يملكون إقامات سارية من التأمين على الإصابات أثناء العمل وكذلك التأمين على الأمراض المرتبطة بالعمل. عُمان من أولى دول مجلس التعاون التي أنشأت برنامج إجازة الأمومة والأبوة مدفوعة الأجر. لكن في حين أنها زادت إجازة الأمومة مدفوعة الأجر من سبعة أسابيع إلى 14 أسبوعاً، توصي منظمة العمل الدولية بـ18 أسبوعاً على الأقل. مع أن القانون يتضمن إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة أسبوع واحد وإجازة والدية غير مدفوعة الأجر لمدة 14 أسبوعاً يمكن تقسيمها بين الوالدين، تُظهر أبحاث ارتفاع معدل وفيات الرضع عندما تكون الإجازة الوالدية غير مدفوعة الأجر. لن يحصل الأرامل الذكور على منافع على نفس الأساس الذي تحصل عليه الأرامل الإناث. زادت عُمان مخصصات الضمان الاجتماعي في الميزانية العامة من 384 مليون ريال عماني (حوالي 997. الذي يستفيد منه الأثرياء بشكل غير متناسب ويديم اقتصادات غير مستدامة، على الحكومة العمانية استخدام الوفورات الناتجة عن الرفع التدريجي لهذا الدعم في تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي والخدمات العامة الأخرى والاستثمار في الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة. قالت هيومن رايتس ووتش إن عُمان دولة ذات دخل مرتفع ويمكنها الوفاء بالتزامها بتوفير أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، أصدرت هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بياناً مشتركاً حول "بناء نظم حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية" في 2023. أن برامج الضمان الاجتماعي الشامل أكثر فعالية في الحد من الفقر وعدم المساواة وهي تُعْمَل حق الناس في الضمان الاجتماعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة. لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي، تنص المادة 22 من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" على أن "لكل فرد، على النحو المنصوص عليه في معاهدات حقوق الإنسان مثل المادة 9 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". حددت "اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" المُكلفة بتفسير العهد تسعة مجالات دعم ينبغي كحد أدنى إدماجها في أنظمة الضمان الاجتماعي الشامل: الرعاية الصحية، الضمان الاجتماعي الشامل يمكنه المساعدة في حماية الناس من الصدمات الاقتصادية والتهديدات الأخرى الناشئة، ما يتيح عقداً اجتماعياً أقوى. قالت سيمت: "قانون الضمان الاجتماعي الجديد في عُمان نموذج للسلطنة والمنطقة. لكن ينبغي فعل المزيد لضمان أن يكون متاحاً للجميع ويحظى بتمويل كاف لضمان أن تكون المنافع مناسبة للجميع حتى يتمتعوا بحياة كريمة في أي مرحلة من حياتهم".